استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية
والتنمية الزراعية المستدامة

د. محمد بويهي*

Résumé

Le développement agricole représente l'ensemble des programmes et politiques économiques mis en œuvre par l'état, visant a développer le secteur agricole et atteindre un niveau de production rationnel, Le développement agricole durable vise la satisfaction des besoins de toute la population présente sous la contrainte de la préservation des richesses disponibles au profit des populations futures

ملخص: تمثل التنمية الزراعية مختلف البرامج والسياسات الاقتصادية، التي تعمل على النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره، بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، وأن التنمية الزراعية هي جزء من التنمية الاقتصادية، وان وسائل التنمية الاقتصادية هي نفس الوسائل المستخدمة في التنمية الزراعية، فقط تختلف باختلاف القطاع ومتطلباته الإنتاجية. وأن التنمية الزراعية المستدامة، هي عبارة عن التنمية الزراعية، التي تعمل على توفير مختلف المنتوجات الزراعية، التي تعمل على سد حاجيات أفراد المجتمع وإشباعها في الحاضر، مع المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية، التي تستغل في العملية الإنتاجية، بهدف استغلالها من طرف الأجيال القادمة دون نضوبه،ا أو على الأقل عدم الإسراف في استغلالها، حتى تتمكن هذه الأجيال من الحصول على المنتوجات الزراعية، التي تعمل على سد حاجياتها أيضا من السلع الغذائية الضرورية.

* أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3.

أولا التنمية الاقتصادية الزراعية:

1- مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية تبعا لتطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وأن الاهتمام الأكبر للتنمية الاقتصادية مرتبط بالجانب الاقتصادي.

لقد تطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية مجموعة كبيرة من المفكرين الاقتصاديين، بإعطاء تعاريف مختلفة ومفاهيم متطورة للتنمية الاقتصادية، تصب كلها في نهاية الأمر في مصب واحد، وهو العمل على رفع مستوى المعيشة للفرد، بهدف إشباع أكبر لحاجياته ومن أهم هذه التعارف.

عرفت التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات وسياسات وتدابير متعددة، تعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.[1]

كما تعرف التنمية الاقتصادية، بأنها تقدم المجتمع عن طريق أساليب إنتاجية جديدة أفضل، بهدف رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل بالإضافة إلى زيادة رأس المال التراكمي في المجتمع على مر الزمان[2]

---

[1]-علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، مصر، 1980، ص185.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2000، ص5.

2- مفهوم التنمية الزراعية:

يقصد بالتنمية الزراعية العمل على زيادة الإنتاج الزراعي، عن طريق زيادة الأرض الصالحة للزراعة نتيجة لاستصلاحها، أو عن طريق الزيادة في إنتاجية الأرض المستخدمة في الزراعة، نتيجة تحسين ظروف زراعتها، من حيث المدخلات الفلاحية المختلفة، من انتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض، واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية، واستخدام الآلات الزراعية الحديثة، وكذا تنمية الثروة الحيوانية بكل أشكالها، وبكل الطرق الحديثة المستخدمة في هذا المجال، فالتنمية الزراعية هي عملية مستمرة من التغير في مختلف الهياكل الخاصة بالقطاع الزراعي، تهدف إلى تحريك كل الإمكانات الإنتاجية وتهيئة الخدمات، التي تساعد سكان الريف بصفة خاصة من الوصول إلى مستوى أفضل من المستوى المعيشي، وعليه فقد عرف مفهوم التنمية الزراعية على أنها:

عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية، والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، يهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة

والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية[3]

إن القطاع الزراعي أداة فريدة في التنمية، بحيث يتفاوت أسلوب عمل الزراعة من اجل عملية التنمية من بلد إلى آخر، تبعا لكيفية اعتماد البلدان على الزراعة باعتبارها مصدرا من مصادر تحقيق النمو الاقتصادي وأداة لتقليص الفقر[4]

3- محددات التنمية الاقتصادية الزراعية:

محددات التنمية الاقتصادية الزراعية هي تلك المشاكل التي تحول وتنمية القطاع الزراعي، مما يحد من تقدمه وتطوره، وهو ما يؤثر سلبا على القطاع الزراعي بصفة خاصة والقطاع الاقتصادي الكلي بصفة عامة، حيث تتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

أ- المشاكل الاقتصادية:

وهي المشاكل التي تعاني منها اغلب الدول النامية، والتي تتمثل في انخفاض الإنتاجية في مختلف فروع القطاع الزراعي، بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة أو سوء استخدامها، وكذا سوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع، مما يعني سوء مستوى معيشة هذه الفئة من أفراد المجتمع.

---

[3]- رفعت لفوشة، التنمية الزراعية، قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1998، ص11.

[4]- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2008 الزراعة في ظل التنمية، واشنطن، 2007، ص3

ب-المشاكل السياسية والاجتماعية:

إن عدم توفر الاستقرار السياسي والاجتماعي يشكل عائقا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما تتصف به المجتمعات الأقل نموا، كما أن كثيرا من العادات والتقاليد تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية، وان عدم المعرفة والجهل بالطرق الحديثة للإنتاج يعمل دائما على انخفاض الإنتاجية، ومن ثمة الإنتاج الذي تصبو التنمية الوصول إليه.

ج- المشاكل التقنية والعلمية:

إن استخدام أساليب الإنتاج الحديثة عن طريق مكننة القطاع الزراعي، واستخدام الأساليب العلمية الحديثة في الإنتاج على أساس صحيح، لا محالة سيساهم في دفع عملية التنمية والوصول بالقطاع إلى الأهداف المنشودة.

د- المشاكل التنظيمية: من أهم المشاكل التنظيمية التي تواجه الدول النامية نجد ما يلي:

- تخلف أجهزة التسويق.
- قلة أجهزة التخزين خاصة الحديثة منها.
- انخفاض الأهمية النسبية للاستثمار الموجه للقطاع الزراعي مقارنة مع القطاعات الأخرى.
- تباين التوزيع النسبي للاستثمار الزراعي على الأنشطة المختلفة داخل القطاع الزراعي نفسه.

4- **مقومات التنمية الزراعية**: تتمثل مقومات التنمية الزراعية فيما يلي:

أ- **الموارد الطبيعية**: تنقسم الموارد الطبيعية الزراعية التي يقوم عليها النشاط الزراعي إلى:

- الأرض: تعتبر القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي سواء ببعدها الكمي أو ببعدها النوعي.
- الموارد المائية: وهي عامل مهم جدا في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك بحكم محدوديتها وندرتها، وانخفاض كفاءة واستخدامها في الدول النامية.
- الثروة الحيوانية: وهي من أهم فروع القطاع الزراعي، وأن توفرها يغير من مقومات التنمية الزراعية، لذلك وجب الارتقاء بكفاءة الاستثمار بها وتنمية قدرتها على العطاء.
- الغابات: تعتبر أيضا من أهم الثروات التي تعمل على تطوير القطاع الزراعي، وذلك لما تلعبه في مكافحة التصحر، وتثبيت التربة، كما أنها أهم مصدر للخشب.

ب- **الموارد البشرية**: تعتبر الموارد البشرية من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية، حيث تتعلق سياسة العمالة في الزراعة بكفاءة استخدام الموارد المتاحة، وسياسة عدالة الدخل للموارد.

جـ- **الموارد الرأسمالية**: وتمثل كافة وسائل الإنتاج المادية التي تستعمل بطريق مباشر أو غير مباشر في تنمية القطاع، فهي تشمل شبكات الري، الطرق، المباني، والآلات ووسائل النقل والبذور والأسمدة والمبيدات. كل هذه الوسائل الإنتاجية تدخل ضمن الموارد الرأسمالية المنتجة في القطاع الزراعي.

5- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم المحاور الأساسية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، ودفع عجلتها في معظم دول العالم، وذلك من خلال مساهمة القطاع الزراعي فيما يلي:

أ- **توفير الاحتياجات الغذائية:** يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في توفير مختلف الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع المتزايدة، عن طريق زيادة تنمية القطاع الزراعي بمختلف الطرق الحديثة لاستغلال الإمكانيات المتاحة.

ب- **توفير الموارد المالية:** إن توفير مختلف المنتوجات الفلاحية لأفراد المجتمع، يعمل على الحد من استيراد كثير من السلع الغذائية التي تعمل على توفير كثير من الأموال، التي كانت توجه لتسديد فاتورة الاستيراد الخاص بالمنتوجات الزراعية، كما أن تحقيق فائض في المنتوجات الزراعية الذي يوجه إلى التصدير حتما سيجلب أيضا مبالغ مالية هامة من العملة الصعبة كلما زاد التصدير حيث توجه هذه الأموال إلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

ج- **توفير المواد الأولية لبعض الصناعات:** تلعب الزراعة دورا هما في مجال التنمية الصناعية، لما تقدمه لكثير من الصناعات، من محاصيل زراعية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية الكثيرة مثل صناعة العجائن، وصناعة المعلبات... وغيرها من الصناعات الزراعية.

د- **القطاع الزراعي سوق للسلع الصناعية:** إن زيادة الإنتاج الزراعي يترتب عنه زيادة المداخيل لدى المزارعين، وان زيادة الدخل يؤدي بهم إلى زيادة الطلب على الكثير من المنتجات الصناعية، ومن ثمة العمل على زيادة تنمية القطاع

الزراعي، بهدف توفير الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية الناشئة عن الزيادة في دخل المزارعين.

هـ- تحقيق الأمن الغذائي: إن مفهوم تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفير المواد الغذائية بكميات كافية للطلب عليها من جهة، وكذا نوعية هذه المواد وسلامتها.

و- استخدام المنتجات الصناعية: يقوم القطاع الزراعي باستخدام كثير من المنتجات الصناعية كمدخلات إنتاج، مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والجرارات، ومختلف الآلات الفلاحية، ومن ثمة فإن تنمية القطاع الزراعي يتبعه تنمية في معظم الصناعات خاصة ما يعرف بالصناعات الزراعية.

ثانيا: التنمية الزراعية المستدامة:

1- مفهوم التنمية المستدامة:

إن المفهوم التقليدي للتنمية الذي يركز على القضايا التنموية في مختلف الدول خاصة منها النامية، قد أغفل جوانب لها دور جوهري في الحياة البشرية، وذلك من خلال التفكير في كيفية تسخير الإمكانيات المادية المتاحة للأجيال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة الأجيال المستقبلية منها أيضا.

يعود مفهوم التنمية المستدامة إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة، المنعقد في ستوكهولم من طرف اللجنة الدولية المتشكلة عن البيئة والتنمية سنة 1983، للنظر في استراتجيات طويلة المدى، لتحقيق تنمية عالمية طويلة المدى بحلول عام 2000، حيث أصدرت اللجنة تقريرها عام 1987 تحت عنوان مستقبلنا المشترك، عرفت فيه التنمية المستدامة بأنها المحافظة على

حقوق الأجيال الحاضرة دون الإجحاف بحقوق الأجيال القادمة، التي تمتد لفترة أوسع من فترة خطط التنمية المتعارف عليها، وهذا طبعا من خلال الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية والتركيز على المحافظة واحترام البيئة.

يتبين مما سبق إن التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير، بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية، وما يترتب عليها من نتائج وعمليات في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية: هي المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية، إن السير في هذه الاتجاهات بشكل مواز ومتوازن وعقلاني، سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة[5]

2- التنمية الزراعية المستدامة:

لإلقاء الضوء على تعريف الزراعة المستدامة، ولإيضاح تطور اتجاهات التنمية الزراعية، هناك نقطتين أساسيتين تتسم بالأهمية الخاصة، أولها في بداية الثمانينات ومع بداية ظهور مفهوم لفظ الزراعة المتواصلة أو المستدامة بداية من عام 1980، ومفهوم الزراعة المتجددة سنة 1983، فالمفهوم الأول بدأ يتطور إلى تركيب زراعي يعتمد على أساسيات العلاقة البيئية المتشابكة، ويشار إليه بأنه تعريف بيئي للاستدامة، وهذا المفهوم يمثل الآن الأساس الفلسفي لمعظم البدائل الزراعية، والنقطة الأساسية الثانية هي استخدام مصطلح الزراعة

[5]-عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص33.

المستدامة بداية من عام 1987 للتعبير عن الثبات والاستقرار الزراعي، ويشمل جميع المظاهر الزراعية وعلاقتها بالمجتمع[6] كما أن ما يعرف بمؤتمر قمة الأرض الذي انعقد سنة 1992 في ريو دي جانيرو، الذي كان هدفه وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض.

2-1 تعريف التنمية الزراعية المستدامة:

التنمية الزراعية المستدامة هي مجموع السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية، والزيادة في الإنتاج الزراعي يهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة، أو أنها الأساليب الزراعية الصديقة للبيئة، التي تسمح بإنتاج مختلف المحاصيل الإنتاجية سواء كانت نباتية أو حيوانية دون إلحاق ضرر إيكولوجي، كما تعطي منظمة الأغذية والزراعة التعريف التالي:

إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التكنولوجي والمؤسسي، مما يؤدي إلى ضمان تحقيق وبصورة مستمرة إشباع الاحتياجات الإنسانية للوقت الحاضر وللأجيال القادمة، مثل هذه التنمية المتواصلة في

[6]- عبد المجيد محمد إبراهيم، التنمية الزراعية المتواصلة، جامعة عين الشمس، مصر، ص 96.

قطاعات الزراعة والأسماك والغابات، تصون الأرض والماء والتنوع الوراثي للنباتات والحيوان، ولا تسبب تدهورا بيئيا[7]

2-2 أهداف التنمية الزراعية المستدامة: يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

- تحقيق الأمن والأمان الغذائي وبتكلفة مناسبة
- العمل على خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة.
- مراعاة نصيب الأجيال القادمة من ثروة المجتمع.

وإن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا إذا قام المجتمع بمراعاة الأسس التالية:

- تقييم ومسح للمواد الطبيعية والبشرية.
- تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في استغلال مختلف الموارد المتاحة.

3- الأبعاد السياسية للتنمية الزراعية المستدامة:

إن التنمية الزراعية المستدامة لا تكون معزولة عن الاعتبارات السياسية، لأن القيادة السياسية هي من يحدد أهداف التنمية الزراعية، وتعمل على تحقيقها بشتى من الوسائل، ذلك من خلال وضع خطط وبرامج بهدف الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة من التنمية الزراعية المستدامة، والمتمثلة

[7]- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت 1998، ص132.

في الرقي بمستوى معيشة أفراد الأجيال الحاضرة، مع المحافظة على أكبر قدر من الموارد والإمكانيات الطبيعية للأجيال القادمة.

لذا فإن البعد السياسي للتنمية الزراعية يمثل مكانة هامة في أثره على البيئة، فالتوجيهات السياسية ضرورية، فإذا لم ترتبط عملية تحديد أهداف التنمية الزراعية من وجهة نظر القيادة السياسية بالحفاظ على البيئة، عن طريق تنمية زراعية وأضرار بيئية قليلة أو معدومة، يحدث الخلل وتزداد الآثار السلبية، وبالتالي فإن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتعظيم العائد من الموارد الزراعية، يجب أن نحافظ على تلك الموارد وحمايتها من التدهور والاندثار والتلوث والاعتداء، وهو ما يعني أن إستراتجية التنمية الزراعية تعمل على تحقيق هدفين أساسيين هما، زيادة الناتج الزراعي، وتخفيض الآثار السلبية على الموارد الزراعية، ولتحقيق ذلك يجب وضع جملة من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة، والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- سياسة الأراضي الزراعية:

إن استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة يتطلب العديد من المدخلات اللازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية، والمتمثلة في ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية، لأن عدم الضمان يعتبر سببا رئيسيا في زيادة التعدي على تلك الأراضي وعدم الاهتمام بها، كما يجب التقليل من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والاعتماد على التسميد العضوي، وطرق المقاومة البيولوجية، كما يجب تشجيع وتوسيع عملية التشجير بكل أنواعها، بهدف حماية التربة من الانجراف والتصحر.

- سياسة المياه:

للمياه أهمية بالغة في الحياة، وهي ثروة طبيعية إن لم يحسن تسييرها فإنها زائلة لا محالة، لذلك وجب التسيير المستدام لهذه الثروة، وذلك من خلال الاستخدام الراشد لهذه الثروة سواء كان في الاستخدام المنزلي أو الاستخدام الفلاحي، أو الصناعي، والمحافظة عليها عن طريق عدم تلوثها خاصة عن طريق منع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية.

- سياسة التنمية الريفية:

إن المحافظة على الموارد الزراعية لن تتحقق إلى في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية، تهدف إلى تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة.

وذلك من خلال التوازن بين المحيط الريفي والمحيط العمراني وكذا التوازن بين الإنتاج والموارد الطبيعية واستهلاكها[8]

4- التنمية الزراعية المستدامة وتحديات الفقر:

من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة العمل على القضاء على الفقر، بصفة تدريجية بوتيرة سريعة قدر الإمكان، وأن الفقر هو عبارة عن الحرمان من الاحتياجات الضرورية مثل التغذية، والخدمات الصحية ومياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية والتعليم، وأن مستوى الفقر يختلف من بلد

[8]- مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006، ص161.

إلى آخر حيث يرتكز الفقر دائما في المناطق الريفية لكثير من الدول النامية، ذلك أن حالة النمو الاقتصادي التي شهدتها هذه الدولة مؤخرا تركزت في المناطق الحضرية، مما أدى إلى زيادة أوجه التباين بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

وأن الصفة الاقتصادية المشتركة الرئيسية التي تجمع بين الفقراء هي افتقارهم للأصول الإنتاجية، سواء من ناحية رأس المال المادي أو من ناحية رأس المال البشري، فهم في المناطق الريفية، حيث يقيمون بصفة غالبة في معظم المناطق النامية، العمال الزراعيون الأميون والمعدمون أو شبه المعدمين، والعمال الرحل، وصائدو السمك، والرعاة وقاطنو الغابات الذين يحصلون بشق الأنفس، على دخل الكفاف من العمالة الزراعية الموسمية، حيث يرتكز الفقر دائما في المناطق الريفية لكثير من الدول النامية ذلك أن حالة النمو الاقتصادي التي شهدتها هذه الدول مؤخرا تركزت في المناطق الحضرية، مما أدى إلى زيادة أوجه التباين بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، أو من أراضي أو غابات جدبة أو من أعمال غير زراعية منخفضة الدخل وهم في المناطق الحضرية، الأيدي غير الماهرة وغير المتعلمة الذين ينقصهم رأس المال المادي، ويعتمدون في معيشتهم على القطاع غير الرسمي المنخفض الأجر، وعلى الطبقة الدنيا في قطاع الخدمات بدون دعم من الحكومة أو الذين يبحثون عن الغذاء في النفايات والشوارع[9]

[9]- لجنة التنمية المستدامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 1995، ص4.

وحرصا من مختلف دول العالم خاصة المتقدمة منها، على محاربة الفقر وبكل الأشكال، اعتمدت التنمية الزراعية المستدامة كوسيلة عالمية تستخدم بهدف محاربة الفقر، ذلك أن أثر التدهور البيئي ونفاذ الموارد الطبيعية المختلفة بطرق متفاوتة بين الفقراء، خاصة في المناطق الريفية لدى الدول النامية، حيث يعتمد في الدخل الفردي ومن ثمة مستوى المعيشة على الموارد الطبيعية، وأن نفاذ الأراضي الصالحة للزراعة من خصوصيتها، وكذا المراعي والغابات إلى زيادة الفقر في كثير من الدول النامية، وهو ما أدى إلى حتمية الاعتماد على سياسة التنمية الزراعية المستدامة بصفة خاصة في معظم دول العالم على السواء، سواء كانت منها المتقدمة أو النامية.

ففي قمة الألفية المنعقدة في سنة 2000 اعتمد قادة العالم مجموعة من الأهداف الإئتمانية في الألفية الجديدة، ترمي إلى القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق شمولية التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين والحد من الوفيات وتحسين صحة الأمهات، وتحقيق الاستدامة البيئية وذلك عن طريق مجموعة من الأهداف القابلة للقياس، والسعي إلى تحقيقها بحلول عام 2015، ومن بين تلك الأهداف التخفيض إلى النصف من نسبة من يكسبون أقل من دولار واحد يوميا[10]

كما أن منظمة التغذية والزراعة قد أجرت استعراض للإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية، التي شرع فيها العديد من المناطق الفقيرة.

[10] –http ://www.ong/arabic/esa/about esahtml/27/01/2010, pp. 11.17

ودور المؤسسات في التخفيض من أثر تغيرات الاقتصاد الكلي على الاقتصاديات الريفية وعلى مستوى المعيشة للأسر الريفية، وتقوم عدة حكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية المختلفة، بتصميم سياسات وتطبيق برامج ومشاريع ترمي إلى التخفيض من الفقر في المناطق الريفية، مع السعي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوسع المتمثل في كافة سبل العيش المستدامة[11]

ثالثا: إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية

1- مفهوم إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية:

يقصد بإستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية جملة من البرامج والإجراءات التي يجب تطبيقها في القطاع الزراعي بهدف الوصول بالنهوض الشامل لهذا القطاع، وحسب البرامج المخططة، ومن ثم إحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مستوى الاقتصاد الوطني لأي دولة، وذلك نتيجة لارتباط القطاع الزراعي بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وان تنميته والنهوض به لا بد وان تعمل على تنمية مختلف هذه القطاعات.

لذلك فإن إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية هي جزء أساسي لا يتجزأ من استراتجيات التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك أن القطاع الزراعي يعتبر في كثير من الدول خاصة النامية أنه القطاع الاقتصادي الرئيسي لها، لذلك فإن التنمية الشاملة للقطاع الزراعي لا بد وأن تعمل على زيادة الدخول لدى المزارعين

[11]- لجنة التنمية المستدامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للقضاء على الفقر، مرجع سابق ذكره، ص 7، 8.

الذين يكونون الفئة الكبرى من سكان المجتمع، ومن ثمة ارتفاع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع بصفة عامة.

إن إستراتيجية التنمية الزراعية سوف تقدم تركيبات من السياسات والبرامج، التي تمكن المعنيين من تشكيل الآراء وتعبئة الموارد التي تحتاجها، هذه العملية تساعد على تحديد رواد سياسة الإصلاح، وأنها يمكن أن تشجع على تبادل الخبرات بين الممارسين لمعرفة ما يعمل وما لا يعمل في المؤسسات القطاعية، البرامج، والأسواق، عموما يمكن لإستراتيجية التنمية الزراعية تركيز الجهود في الطرق التي تقلل من الازدواجية في المشاريع والصراعات بين مختلف المبادرات، وأنه يمكن تعزيز التعاون فيما بين المعنيين بما في ذلك الوكالات المانحة، الحكومة، القطاع الخاص، المزارعين والمنظمات[12]

2- إستراتيجية التنمية الزراعية والسياسات السعرية:

تعتبر أسعار المنتجات الزراعية بصفة خاصة وأسعار مختلف المنتوجات بصفة عامة، من بين أهم سياسات الإصلاح التي يجب على الدول القيام بها، خاصة على المستوى المحلي، ذلك لأن كثير من الدول النامية تعمل على الحفاظ على أسعار المنتجات الزراعية المختلفة منخفضة، بهدف تحقيق التنمية الصناعية في المناطق الحضارية من جهة، وتوفير الغذاء بسعر رخيص من جهة أخرى.

[12] -http /web , worldbank, org/WEBSITE/EXTERNAL , 28/01/2010 , 17 :41

وعليه نجد أسعار المنتجات الزراعية في كثير من الدول تحدد بطريقة مركزية من طرف الحكومات بشكل رسمي، أو عن طريق ما يعرف بنظام الشراء الإجباري، اللذان يخدمان المستهلكين بالدرجة الأولى، ويكونا في غير صالح المنتجين، وعلى العكس من ذلك فإن أسعار المنتجات الصناعية تكون مرتفعة الثمن، بهدف تشجيع وتنمية الصناعة عن طريق التدابير الحمائية للمنتوجات الصناعية، وهو ما يجعل السلع الخاصة لمختلف احتياجات القطاع الزراعي والمزارعين، من مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية الصناعية مرتفعة الثمن، في حين تكون أسعار المنتجات الزراعية منخفضة الثمن، ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح في القطاع الزراعي أو حدوث خسارة، وهو ما لا يشجع على العمل في القطاع الزراعي ومن ثمة انخفاض إنتاجيته.

وإدراكا من الحكومات لمساوئ هذه التعديلات المصطنعة في الأسعار بالنسبة للمزارعين، فإنها تحاول تعويضهم عن طريق دعم أسعار بعض المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والمياه والبذور، ولكن هذه التدابير كثيرا ما تؤدي إلى استنزاف كبير لموارد الميزانية، على حساب الاستثمارات الأخرى الأكثر إنتاجية، وفضلا عن ذلك فإن المزايا التي تعطي على هذا النحو كثيرا ما ينفرد بها كبار أصحاب الأرض، ونادرا ما تصل إلى أيدي المزارعين الآخرين[13]

إن التدبير الأكثر فعالية الذي ينبغي أن تتخذه الحكومات الراغبة في تشجيع الزراعة، هو استعراض وتعديل النظام المركب للسياسات الاقتصادية،

[13]- جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت، 1986، ص240، 241.

التي تحدد الأسعار ومن ثم الحوافز الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فالسياسات التي ترمي إلى إبقاء الأسعار منخفضة في قطاع إنتاج الأغذية، كثيرا ما يتم الدفاع عنها، باعتبارها ضرورية للمحافظة على مستوى ملائم لاستهلاك أفقر فئات السكان، ويضاف إلى ذلك بعض الأحيان أن الأسعار العالية لن يكون من شأنها إلا ان تعود بالفائدة على كبار المزارعين، وأن تزيد من سوء أحوال العمال الزراعيين، وفضلا عن ذلك فإن برامج بطاقات الأغذية التي توجد بالفعل في كثير من البلدان النامية، يمكن تحسينها بدرجة ملحوظة في حالات كثيرة دون زيادة تكلفتها، بحيث تصل إلى الفقراء بفعالية أكثر[14]

3- إستراتيجية التنمية الزراعية وسياسات والبحث والإرشاد للمزارعين:

من بين أهم السياسات الإستراتجية في التنمية الزراعية بصفة عامة، والتنمية الزراعية المستدامة بصفة خاصة في الوقت الحاضر، سياسات البحث العلمي في المجال الزراعي، وكذا الإرشاد الفلاحي، وان مساهمات برامج البحوث والإرشاد في زيادة الإنتاجية الزراعية، والدخل الزراعي في الدول المتقدمة قد أعطت نتائجها الإيجابية.

إلا أن البحث والإرشاد الفلاحي ظل لحد الآن مهمل في كثير من الدول خاصة النامية منها، بسبب افتقارها للموظفين المؤهلين وإلى وسائل الإعلام والدعاية، والنقص في التدريب، عدم الصلة بين الإرشاد والبحث الفلاحي.

[14]–جاك لوب، مرجع سابق ذكره، ص241، 242.

ويعتبر الإرشاد الفلاحي عملية تثقيفية لأنه يهدف إلى التعليم وتغيير سلوك المزارعين نحو الأفضل، ليساعدهم على العمل المثمر والإنتاج الأوفر، ويمكن تلخيص العملية التثقيفية بما يلي:

- زيادة معلومات الفلاحين حول الإنتاج والتسويق والتسليف.
- تعليمهم مهارات جديدة، وتطوير قابليتهم وعاداتهم، كتعليم استعمال الآلات الزراعية وصيانتها، وتعليم نظام الدورة الزراعية وكيفية استعمال الأسمدة والمبيدات...وغيرها.
- تغيير وجهة نظر أهل الريف من بعض العادات والمفاهيم، وتوجيههم نحو تحسين تغذيتهم والاعتناء بتربية أطفالهم، علاوة على خلق روح التعاون فيما بينهم، وحثهم على الإنتاج والتسويق التعاوني، وعلى هذا فالإرشاد الفلاحي الصحيح، يساعد على تفهم مسائلهم وخلق الرغبة في حلها وإيجاد الحلول المناسبة لها[15].

وقد كانت البحوث الزراعية وهي استثمار طويل الأجل بلا منازع تهمل بصورة منتظمة، ومع ذلك فإن تاريخ الثورة الخضراء قد أوضح أن هذا النشاط يمكن أن يؤدي إلى نتائج مثيرة ومريحة، كما أن الدراسات الاستقصائية التي أجريت تؤكد أيضا أن الربحية الاقتصادية للبحوث الزراعية يمكن أن تكون عالية جدا، وفضلا عن ذلك، فبينما كانت المنظمات الدولية، والجهات المقدمة للمعونة تزيد بدرجة كبيرة من جهودها في هذا المجال، فإن غالبية البلدان النامية لا تعطي هذا النشاط أولوية كافية، ومن المرجح أن يكون عدم

[15]- عبد الوهاب مطرالداهري، اسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، العراق، مطبعة العاني، 1969، ص246.

كفاية هذه الجهود هو التهديد الأكثر خطورة للأفاق الطويلة الأجل للنمو الزراعي، ومن ثم للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث[16]

4- إستراتيجية التنمية الزراعية وسياسة الاستثمار الزراعي:

للاستثمار الزراعي أهمية بالغة في تنمية القطاع الزراعي والنهوض به، وذلك حسب الأهداف الاستثمارية المسطرة، سواء كانت على المستوى القصير أو المتوسط أو الطويل، وان دوافع الاستثمار الزراعي متعددة، فمنها الدوافع الاجتماعية والدوافع الاقتصادية، التي يتحقق من خلالها استقرار السكان والحد من الهجرة الريفية، وكذا حماية البيئة من التصحر، وتنمية المناطق الرعوية والغابية، كل هذه الاستثمارات تقوم بها الحكومات عن طريق مؤسسات مالية مختصة في مثل هذه الأغراض، بالرغم من انخفاض المردود الاقتصادي لها، خاصة في الأجل القصير والأجل المتوسط، وهناك استثمارات زراعية مختلفة ذات مردودية اقتصادية جيدة، وان المستثمر يسعى من ورائها إلى تحقيق ربحية، تتمثل هذه الاستثمارات في زراعة الحبوب، وأشجار الفواكه، وخاصة الخضر السوقية المختلفة، عن طريق زيادة عدد الدورات الإنتاجية.

بالإضافة إلى ذلك هناك استثمارات زراعية ذات أهداف إستراتيجية وطنية مثل الأمن الغذائي، والمحافظة عل السلع ذات المزايا التنافسية في

[16]- جاك لوب، مرجع سابق ذكره، ص243، 244.

الأسواق العالمية، الإنتاج التصديري بغرض النفاذ إلى أسواق جديدة، وكذلك إنتاج مدخلات الإنتاج الصناعي[17]

قائمة المراجع:

1- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، مصر، 1980.

2- محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2000.

3- رفعت لفوشة، التنمية الزراعية، قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1998.

4- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم2008، الزراعة في ظل التنمية، واشنطن، 2007.

5- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

6- عبد المجيد محمد إبراهيم، التنمية الزراعية المتواصلة، جامعة عين الشمس، مصر.

7- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت 1998.

8- مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006.

[17]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية، الجزء الأول، الخرطوم، 2004، ص28.

9- لجنة التنمية المستدامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 1995.

10- -http ://www.ong/arabic/esa/about esahtml/27/01/2010 , p11.17

11- الدورة الرابعة والستون من جدول الأعمال المؤقت للتنمية الزراعية والأمن الغذائي الأمم المتحدة، 2009، البند62.

12- http /web , worldbank, org/WEBSITE/EXTERNAL , 28/01/2010.

13- جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت، 1986.

14- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، العراق، مطبعة العاني، 1969.

15- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية، الجزء الأول، الخرطوم، 2004.